

برنامج تطوير
القطاع المالي



برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية - الربع الأول 2019م

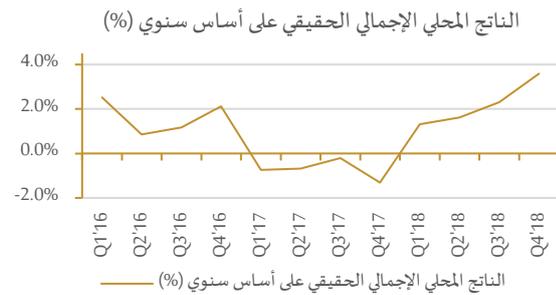
رؤية VISION
2030



أهم الملامح: فائض في ميزانية الربع الأول من عام 2019، نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من 2018 (%)

- حققت المملكة العربية السعودية فائضاً في الميزانية بقيمة 27.8 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019، وهو أول فائض محقق في الميزانية منذ عام 2014.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 48% على أساس سنوي إلى 245.4 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019.
- نمت إيرادات القطاع النفطي بنسبة 48% على أساس سنوي إلى 169.1 مليار ريال سعودي، بينما زادت إيرادات القطاع غير النفطي بنسبة 46% على أساس سنوي إلى 76.3 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019.
- ارتفع إجمالي الإنفاق بنسبة 8% على أساس سنوي إلى 217.6 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019.
- ارتفعت نفقات الإعانات بنسبة 244% على أساس سنوي إلى 10.3 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019.
- ارتفع الإنفاق على السلع والخدمات بنسبة 51% على أساس سنوي إلى 15.4 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019.
- ارتفع الدين العام إلى 610.6 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019 من 559.9 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2018.
- جاءت تقديرات وزارة المالية أن يصل إجمالي الإيرادات إلى 975.3 مليار ريال سعودي وإجمالي النفقات إلى 1,106 مليار ريال سعودي في العام المالي 2019.
- مثل إجمالي النفقات البالغ 217.6 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019 ما نسبته 20% من إجمالي النفقات المعتمدة في الميزانية العامة للعام المالي 2019.



*بناء على البيانات الأولية

مؤشر مديري المشتريات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات لدى بنك الإمارات دبي الوطني الخاص بالمملكة العربية السعودية ارتفاعاً طفيفاً من 56.6 في فبراير 2019 إلى 56.8 في مارس 2019، وذلك بفضل تسارع وتيرة النمو في الطلبات الجديدة. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 إلى حدوث توسع في النشاط، وفي المقابل، تشير قراءة المؤشر تحت 50 إلى حدوث انكماش. وعلى أساس ربع سنوي، بلغ مؤشر مديري المشتريات في 56.5 في الربع الأول من عام 2019، وهو ما يشير إلى أعلى نمو منذ الربع الرابع من عام 2017.



مؤشر أسعار المستهلك

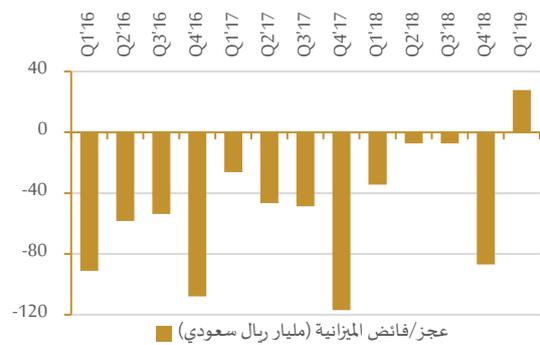
انخفض مؤشر أسعار المستهلك 2.1% على أساس سنوي في مارس 2019 متأثراً بتراجع بلغت نسبته 8.1% في أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعقبه هبوط بنسبة 1.5% في تكاليف الملابس والأحذية وبنسبة 1.1% في تكلفة الاتصالات. وفي المقابل، شهدت أسعار المطاعم والفنادق زيادة بنسبة 1.5% خلال نفس الشهر.



ميزانية الربع الأول من عام 2019

- سجلت المملكة العربية السعودية فائضاً في الميزانية بقيمة 27.8 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019، وهو أول فائض محقق في الميزانية منذ عام 2014.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 48% على أساس سنوي إلى 245.4 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019.
- نمت إيرادات القطاع النفطي بنسبة 48% على أساس سنوي إلى 169.1 مليار ريال سعودي، بينما زادت إيرادات القطاع غير النفطي بنسبة 46% على أساس سنوي إلى 76.3 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019.
- ارتفع إجمالي الإنفاق بنسبة 8% على أساس سنوي إلى 217.6 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019.
- ارتفعت نفقات الإعانات بنسبة 244% على أساس سنوي إلى 10.3 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019.
- ارتفع الإنفاق على السلع والخدمات بنسبة 51% على أساس سنوي إلى 15.4 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019.
- ارتفع الدين العام إلى 610.6 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019 من 559.9 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2018.
- جاءت تقديرات وزارة المالية أن يصل إجمالي الإيرادات إلى 975.3 مليار ريال سعودي وإجمالي النفقات إلى 1,106 مليار ريال سعودي في العام المالي 2019.
- مثل إجمالي النفقات البالغ 217.6 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019 ما نسبته 20% من إجمالي النفقات المعتمدة في الميزانية العامة للعام المالي 2019.

عجز/فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)



إطلاق مؤشر إم إس سي أي تداول 30 الذي يضم أكبر 30 شركة سعودية

أعلنت سوق الأسهم السعودية (تداول) بالتعاون مع شركة مورغان ستانلي كابيتال انترناشونال عن إطلاق مؤشر إم إس سي أي تداول 30 وهو مؤشر قابل للتداول. ويضم المؤشر بصفة أولية أكبر 30 شركة في المملكة العربية السعودية استناداً إلى القيمة السوقية للأسهم الحرة والتي يجري فحصها على أساس السيولة وقابلية الاستثمار الدولي.

وستتم إعادة موازنة المؤشر أربع مرات سنوياً، وقد يتراوح عدد الشركات في المؤشر من 25 إلى 35 شركة. وسيتمثل المؤشر معياراً للشركات الأكثر سيولة في المملكة ليصبح الأساس لتطوير عقود المؤشرات المستقبلية المقرر إدراجها في تداول. ويمكن ترخيص المؤشر لعدة أدوات مالية أخرى مرتبطة بمؤشرات بما في ذلك الصناديق الاستثمارية والمشتقات والمنتجات المتداولة بالبورصة.



الاقتصاد الكلي والسوق المالية

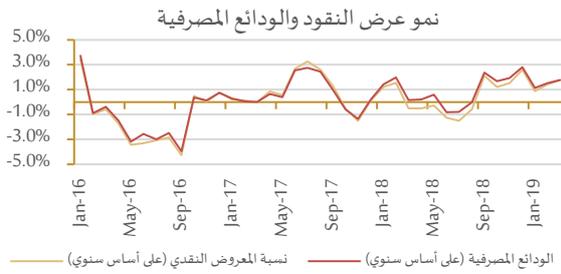
مراجعة الاقتصاد الكلي

عمليات نقاط البيع

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 1.8% على أساس سنوي في شهر مارس من عام 2019. وقابلت الزيادة البالغة 2.2% على أساس سنوي المحققة في المعروض النقدي (ن 1) انخفاضاً بنسبة 1.1% على أساس سنوي في الودائع الزمنية والادخارية. وارتفعت الودائع المصرفية بنسبة 1.7% على أساس سنوي في شهر مارس 2019.

ارتفع إجمالي مبالغ عمليات نقاط البيع بنسبة 19.9% على أساس سنوي إلى 23.4 مليار ريال سعودي في شهر مارس من عام 2019 من 19.5 مليار ريال سعودي في شهر مارس من عام 2018. أما على أساس شهري، ارتفع إجمالي مبالغ عمليات نقاط البيع بنسبة 21.8% من 19.2 مليار ريال سعودي في فبراير من عام 2019. وفي الربع الأول من عام 2019، بلغ إجمالي مبالغ عمليات نقاط البيع 64.0 مليار ريال سعودي (بارتفاع نسبته 24.7% على أساس سنوي وبنسبة 4.2% على أساس ربعي).

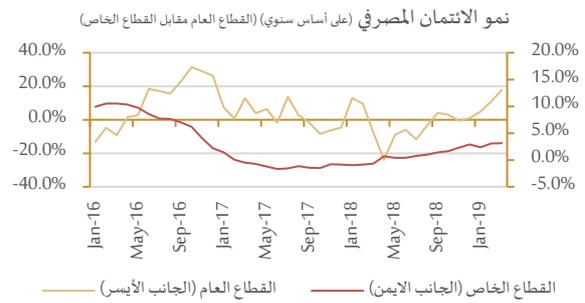
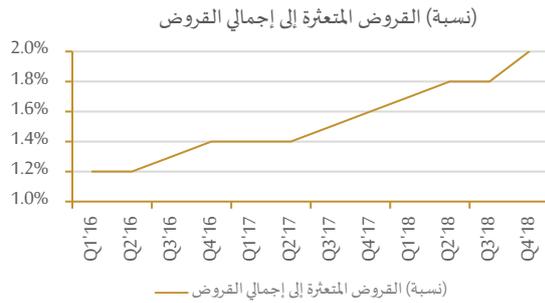


الفروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

ارتفعت نسبة القروض المتعثرة في المملكة ارتفاعاً طفيفاً إلى 2.0% في الربع الرابع من عام 2018 من 1.8% في الربع الثالث من عام 2018، لتسجل أعلى نسبة منذ الربع الأول من عام 2012.

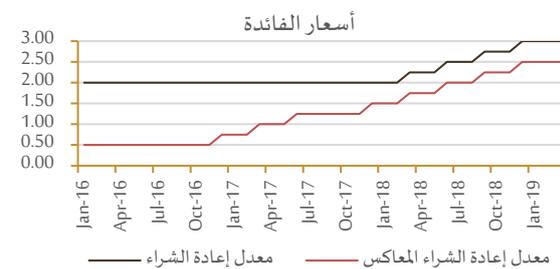
نمو الائتمان المصرفي (%)

حقق الائتمان المصرفي (للقطاع الخاص والقطاع العام) نمواً بنسبة 3.6% على أساس سنوي في شهر مارس 2019، وهو أعلى معدل نمو يتحقق خلال الأشهر الثمانية والعشرين الأخيرة. وشهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 17.8% على أساس سنوي في شهر مارس، ليسجل أسرع وتيرة نمو منذ ديسمبر 2016. كما ارتفع ائتمان القطاع الخاص بنسبة 3.1% على أساس سنوي في شهر مارس، ليسجل أسرع وتيرة نمو منذ نوفمبر 2016.



أسعار الفائدة

أبقت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) على معدل إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس دون تغيير بعدما قامت بزيادتهما بمقدار 25 نقطة أساس لكل منهما إلى 3.00% و2.50% على الترتيب في ديسمبر 2018. ويأتي ذلك استمراراً لنهج المؤسسة في تعزيز الاستقرار النقدي.





نظرة على أداء السوق المالية

مؤشر السوق الرئيسية (تداول)

حقق مؤشر سوق الأسهم السعودية المرتبة الأولى من حيث الأداء الأفضل بين مؤشرات أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول من عام 2019، حيث حقق ارتفاعاً بنسبة 12.7%. كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنسبة 12.3% منذ بداية العام حتى نهاية الربع الأول.

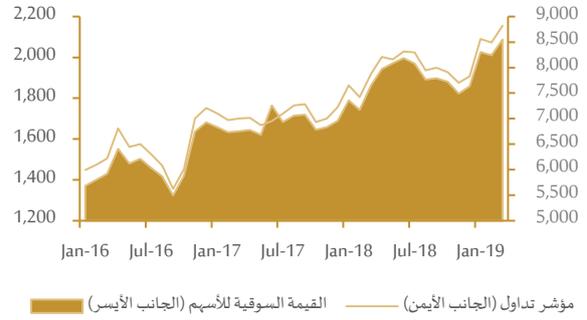
ملكية المستثمرين الأجانب

شهدت ملكية المستثمرين الأجانب في الأسهم السعودية ارتفاعاً في الربع الأول من عام 2019 من 4.7% في ديسمبر 2018 إلى 5.3% في مارس 2019، ويأتي ذلك نتيجة لبدء الانضمام الفعلي للمؤشرات العالمية وهو ما يعكس جاذبية السوق المالية السعودية ويؤكد تنامي ثقة المستثمرين في الاقتصاد.

ملكية المستثمرين الأجانب (%)



القيمة السوقية للأسهم



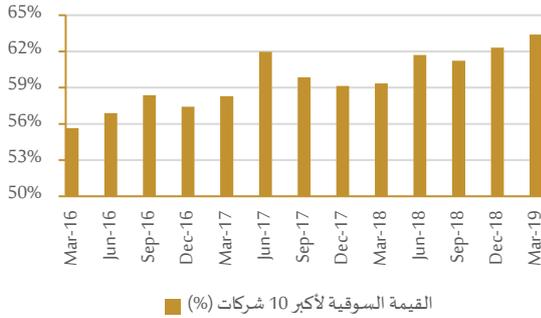
تركيز السوق في أكبر 10 شركات

ارتفعت نسبة القيمة السوقية لأكثر 10 شركات مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) إلى 63.4% بنهاية مارس 2019، مقارنة بنسبة 62.3% التي سُجلت في نهاية ديسمبر 2018.

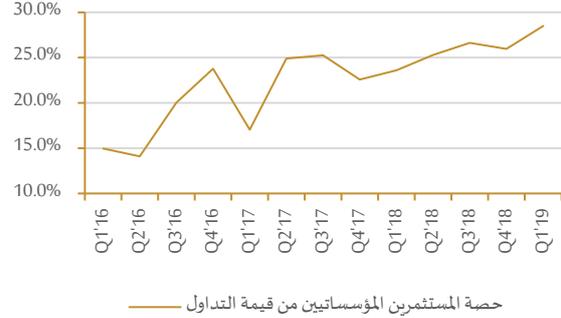
حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الأول من عام 2019 إلى متوسط ربع سنوي بلغت نسبته 28.6% مقارنة بنسبة 25.9% في الربع الرابع من عام 2018.

القيمة السوقية لأكثر 10 شركات (%)



حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول





أهم اللحظات عن تطورات القطاع المالي

مؤسسة النقد تطلق البيئة التجريبية التنظيمية للمؤسسات المالية وشركات الفينتك

بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) تصميم بيئة تجريبية تنظيمية لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية للمساعدة في تحويل المملكة إلى مركز مالي يتسم بالذكاء التقني، بما يسمح للشركات المحلية والدولية باختبار الحلول الرقمية الجديدة لإطلاقها في المملكة في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أوضحت ساما أن المنتجات والخدمات التي تخضع للتجربة حالياً تشمل تقديم خدمات المحافظ الإلكترونية والتحويلات بين الأشخاص والشراء عبر خاصية (QR Code) وكذلك التحويل الدولي المباشر عن طريق شركات التقنية المالية إضافة إلى الخدمات المجمعة التي تشمل خدمة أجهزة نقاط البيع وخدمة فواتير سداد وخدمي حساب سداد ومدى أونلاين للشراء عبر الإنترنت. وفي الوقت الحالي، تم التصريح للعمل في البيئة التجريبية لأحد عشر مصرفاً محلياً ودولياً لفتح الحسابات وتحديثها دون الحاجة إلى زيارة العملاء للفروع وكذلك التصريح لسبع شركات لتقديم خدمات متنوعة في مجال المدفوعات الرقمية.

محافظ مؤسسة النقد يفتتح ندوة التأمين السعودي الخامسة

افتتح معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" في 27 مارس في الرياض، فعاليات ندوة التأمين السعودي الخامسة تحت شعار "حماية واستدامة" والتي تنظمها اللجنة العامة لشركات التأمين، بحضور ومشاركة نخبة من المسؤولين والمهتمين في قطاع التأمين من داخل المملكة وخارجها. وسلط معالي المحافظ خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الضوء على نمو وتطور قطاع التأمين في المملكة، مبيناً أن ساما تعمل على تعزيز الثقة في القطاع.

إطلاق مشروع "عابر" للعملة الرقمية المشتركة بين مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

أوضحت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في بيانٍ مشترك أن أحد أهداف إطلاق مشروع "عابر" لإصدار عملة رقمية يتمثل في استخدامها بين المملكة والإمارات في التسويات المالية من خلال تقنيات سلاسل الكتل والسجلات الموزعة، وذلك في إطار مفهوم (Proof-of-concept)، والذي يجري من خلاله فهم ودراسة أبعاد التقنيات الحديثة وجدواها عن كثب. بالإضافة إلى ذلك، يجري تأهيل الكوادر التي ستتعامل مع تقنيات المستقبل، وفهم متطلبات إصدار عملة رقمية تُستخدم بين دولتين، بالإضافة إلى إيجاد وسيلة إضافية لنظم التحويلات المركزية في البلدين، وإتاحة المجال أمام البنوك للتعامل مع بعضها البعض بشكل مباشر لتنفيذ التحويلات المالية.

تداول تعلن تاريخ تنفيذ المرحلة الأولى من انضمام السوق السعودي لمؤشري فوتسي راسل وإس أند بي داو جونز كسوق ناشئة

اكتملت المرحلة الأولى من انضمام السوق السعودية (تداول) في مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة ومؤشر إس أند بي داو جونز للأسواق الناشئة - مؤشرات المقاييس العالمية (BMI) في 18 مارس 2019 استناداً إلى سعر الإغلاق في 14 مارس 2019. ويجري انضمام تداول في مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة عبر خمس مراحل حيث يمثل اكتمال المرحلة الأولى نسبة 10% من الوزن الإجمالي للسوق. ويجري انضمام تداول في مؤشر إس أند بي داو جونز للأسواق الناشئة عبر مرحلتين حيث يجري انضمام 50% من القيمة السوقية للأسهم الحرة في المرحلة الأولى.

اكتمال إصدار (03-2019) برنامج صكوك الحكومة السعودية بالريال السعودي

أعلن مكتب إدارة الدين العام التابع لوزارة المالية اكتمال إصدار (03-2019) من برنامج صكوك الحكومة السعودية بالريال السعودي. وتألّف الإصدار من شريحتين لمدة 10 سنوات و15 سنة، وللتين حصلاً على اهتمام كبير من المستثمرين ولا سيما الشريحة الأخيرة التي شكّلت 61% من إجمالي الإصدار. وجاءت الطلبات من عدة مستثمرين حاليين ومستثمرين جدد بما في ذلك بنوك وشركات تأمين وشركات مدرجة بتداول وصناديق استثمار.

يمثل إصدار الـ 15 سنة مؤشر قياس للمصدرين المحتملين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ليستطيعوا من خلاله الاسترشاد بأسعار العائد، بالإضافة إلى خلق طلب في السوق (أضافة إلى وسائل الإقراض البنكية التقليدية) في هذه الأجل، مما سيخلق مصدر تمويل جديد خصوصاً في ظل التحول الذي يشهده اقتصاد المملكة، والحاجة إلى مثل هذا النوع من التمويل الذي قد يوظف في دعم وتمويل المشاريع طويلة الأجل مثل مشاريع البنى التحتية وغيرها. وتأتي هذه الإنجازات تماشياً مع برنامج تطوير القطاع المالي.

هيئة السوق المالية تمنح فالكم للخدمات المالية تصريح تجربة التقنية المالية لإنشاء منصة تمويل الملكية الجماعية

أصدرت هيئة السوق المالية تصريح تجربة التقنية المالية لشركة فالكم للخدمات المالية لتطوير منصة تمويل الملكية الجماعية. وسيتيح هذا التصريح للشركة التعهد بالتمويل الجماعي الذي من خلاله يستطيع المستثمرون المشاركة في تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة مقابل حصة في أسهمها.

إطلاق خدمة أبل باي في المملكة العربية السعودية

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) إطلاق خدمة أبل باي "Apple Pay" والتي ستتيح للمستخدمين سهولة التعامل من خلال الهواتف الذكية التي تعمل بنظام iOS، وستزيد خيارات الدفع للمستخدمين في المملكة العربية السعودية وتقديم مزيد من الحلول الرقمية التي تسهل المدفوعات والمشتريات. ويشكّل هذا جزءاً من مبادرة "التوجه نحو مجتمع غير نقدي" التابعة لبرنامج تطوير القطاع المالي.

مؤسسة النقد ترعى برنامجاً تدريبياً في الخدمات المصرفية الإسلامية

ترعى مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) برنامجاً تدريبياً في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية تنظمه الأكاديمية المالية في الرياض. وسيقام البرنامج على مدار شهرين، ويشمل ثماني دورات تدريبية متنوعة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، والتي تركز على بناء المفاهيم والمبادئ الأساسية في المصارف العاملة في هذا القطاع. وستقدم هذه البرامج كذلك البيئة القانونية للخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية والتطورات والتحديات التي تواجه الخدمات المصرفية الإسلامية.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	القيمة الحالية	التزامات 2020
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	18%	23%	28%
عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (%)	74%	-	80%
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	0	يقاس في 2020	3
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	2%	5.8%	5%
قيمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر أدوات حقوق الملكية الخاصة/رأس المال الجريء، مليار ريال سعودي	-	يقاس في نهاية عام 2019	23
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي	33	33	40
نسبة تغطية أنواع التأمين (%)	38% (الصحي) 45% (المركبات)	-	45% (الصحي) 75% (المركبات)
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	12%	15.88%	>=22%
نسبة التركيز في السوق لأكثر 10 شركات بحسب القيمة السوقية (%)	57%	63.4%	55%
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	18%	28.57%	>=20%
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	4%	5.3%	>=15%
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	34%	41.29%	>=40%
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	0%	يقاس في نهاية عام 2019	10%
الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	46%	43%	>=45%
إجمالي المدخرات المحققة في منتجات الادخار، مليار ريال سعودي	315	-	400
عدد الأنواع المتاحة من منتجات الادخار، رقم كامل	4	4	9
نسبة مدخرات الأسر على أساس منتظم (%)	19%	-	29%
نسبة الحسابات التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية (%)	-	-	10%
نسبة الادخار للأسر من الدخل المتاح (%)	6.2%	-	7.5%

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنوع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وسيحقق البرنامج أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وبلومبرغ، ورويتز أيكون.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: <https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP>